كلية الحقوق
قسم فلسفة القانون وتاريخه

حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والتشريعات العربية

«دراسة مقارنة ما بين المغرب ومصر»

دراسة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى الحقوق

مقدمة من الباحثة

بشـــرى الحلـــوفـــــي

لجنـــة المناقشـــة والحكـــم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ عبد الهـادى فوزى العوضـــي — **مشرفًا وعضواً**
أستاذ القانـون المدنى والقائم بأعمال عميد كلية الحقوق – جامعـة القاهرة.

الأستاذ الدكتور/ الســـيد العـربـي حســـن — **مشرفًا ورئيساً**
أستاذ فلسفة القانون وتاريخـه وعميد كلية الحقوق – جامعة حلـوان الأسبق.

الأستاذة الدكتورة /فاطمـة عبـد العليـم — **عضـــواً**
أستاذة فلسفة القانون و تاريخه بكلية الحقوق، جامعة بني سويف،و وكيلة الكلية.

الأستاذ الدكتور / علاء الدين سعد خطاب — **عضـــواً**
أستاذ فلسفة القانون و تاريخه بكلية الحقوق، جامعـة حلوان.

2022م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذكَرٍ أَوْ أُنثى بَعْضُكُم مِّنْ بَعْضٍ ﴾

صدق الله العظيم

سورة آل عمران ، الآية [195].

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين الذي وفقني لاختيار موضوع هذه الرسالة، و هوَّن عليَّ كل الصعاب، و سخر لي أطيب و أرقى الناس لإنجازها و إتمامها، و أسأله سبحانه و تعالى أن تنال رسالتي هذه الرضا و التوفيق.

و يسعدني و يشرفني أن أتقدم ببالغ الشكر و التقدير و عظيم الامتنان و العرفان لأستاذي الجليل **الأستاذ الدكتور/ السيد العربي حسن**، أستاذ فلسفة القانون و تاريخه بكلية الحقوق، جامعة حلوان و عميدها الأسبق، على كرمه الكبير بقبول الإشراف على هذه الرسالة، و على توجيهاته الحكيمة و المستمرة التي أنارت لي طريقي، و على تشجيعه و دعمه العلمي المستمر لي لإتمام الرسالة بأحسن وجه دون كلل، رغم الظروف الشخصية القاسية التي مررت بها. و مهما قدمت من شكر إلى أستاذي الدكتور السيد العربي فإني لن أوفيه حقه لما يتمتع به من روح علمية و إنسانية عاليتين .

كما أتشرف بتقديم أصدق آيات الشكر و بالغ التقدير **للأستاذ الدكتور الجليل /عبد الهادي فوزي العوضي**، أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق، جامعة القاهرة و القائم بعمل العميد، و الذي شرفني بقبول الإشراف على الرسالة مما أشعرني بفائق الافتخار و الاعتزاز بالانتماء كباحثة إلى جامعة القاهرة العظيمة.

كذلك أتقدم بخالص الشكر و التقدير **للأستاذة الدكتورة /الفاضلة الجليلة فاطمة عبد العليم**، أستاذة فلسفة القانون و تاريخه بكلية الحقوق، جامعة بني سويف، و وكيلة الكلية. و إنه لمن دواعي الفخر و الاعتزاز أن تكون ضمن اللجنة امرأة كفؤ و قامة علمية مثلها، و من عظيم الشرف أن أحظى بموافقتها على الاشتراك في لجنة الحكم و المناقشة.

كما يسعدني و يشرفني أن أتقدم ببالغ الشكر و التقدير و الامتنان الكبير إلى **الأستاذ الدكتور الجليل / علاء الدين سعد خطاب** أستاذ فلسفة القانون و تاريخه بكلية الحقوق، جامعة حلوان، على منحي هذا الشرف العظيم بقبوله المشاركة في لجنة الحكم و المناقشة، و الخوض في موضوع الرسالة .

و أنتهز هذه الفرصة كي أُوجّه خالص و أصدق الشكر و الامتنان للكاتب و الباحث و رئيس ديوان المجلس الوطني لحقوق الإنسان المغربي (الأسبق) **الأستاذ عبد الرزاق الحنوشي**، الذي لم يدخر جهدا في مدي بأهم الملفات التي تشمل تقارير و دراسات و إحصائيات خاصة بحقوق الإنسان وطنيا و دوليا .

الباحثة

إهـــــداء

إلى الذي هيأ لي كل الظروف كي أشتغل على بحثي دون أن أفكر في أي شيء آخر سوى إنجاز رسالتي، و الذي لم يدخر جهدا في توفير كل وسائل الراحة المادية و المعنوية في أدق تفاصيلها، كي لا ينشغل بالي بغير المضيّ قُدُما في إنجاز بحثي لدرجة أصبحت فيها لا أفارق كرسي مكتبي إلا للتوجه إلى مكتبة الكلية .

إلى هذا الرجل الذي كان يحرص كل الحرص على عدم إحداث أي صوت في البيت عندما أنام بعد صلاة الفجر، كي آخذ قسطا من الراحة قبل أن أستأنف الاشتغال على الرسالة، إلى هذا الرجل الذي لم يحسسني يوما أنني ملزمة بواجبات البيت قبل الرسالة أو بالموازاة معها، إلى زوجي و رفيق حياتي المستشار منير فرج، إليه أهدي بحثي المتواضع هذا .

الباحثة

تمهيد

لقد اتسعت دائرة التشريع في مجال حقوق المرأة بشكل كبير في العقود الثلاثة الأخيرة على المستوى الدولي، خاصة أن المؤشرات المرتبطة بالمرأة أصبحت تنذر بخطر كبير لا يمكن التغاضي عنه. حيث إن المعدلات المسجلة في عدة ميادين كالتدريس والصحة والشغل ومقتضيات بعض القوانين التمييزية التي تكرس دونية المرأة وإقصاءها، أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات وإلى فوارق صارخة بين المرأة والرجل.

وعلى المستوى العربي، خاصة بعد الحراك السياسي والاجتماعي الذي عرف بالربيع العربي، شهد تحولا في الديناميات السياسية من بينها تعديل بعض الدساتير العربية وتجديدها على وقع ارتفاع سقف المطالب الحقوقية في الشارع العربي خاصة المجتمع المدني الذي يمثل الحركات النسائية. هذا الأخير الذي حاول مسايرة التطورات الدولية فيما يتعلق بالحقوق والحريات من خلال الاتفاقيات والإعلانات الدولية، و من أهمها " إعلان بيجين" (Déclaration de Pékin)، و " اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" (CEDAW)، ودفع الحكومات إلى تبنيها والمصادقة عليها.

سوف أتناول موضوع حقوق المرأة في نطاق إشكالية حقوق الإنسان ومن منطلق مفهوم القانون الدولي. لذلك يلزم اتباع منهجية مقارنة الأرقام و الإعلانات الدولية والتشريعات الوطنية وقوة الضغط بين نظرية القانون وفعالية القانون، وما يطرحه ذلك من إشكاليات.

هذا الموضوع يجرنا أيضا للخوض في إشكالية الصراع حول حقوق المرأة بين المكونات السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمعين المغربي والمصري. لذلك نجد تفاوتا بين الدول في تبني بعض الاتفاقيات الدولية، أو التحفظ على بعض بنودها. ونجد كذلك تفاوتا في التشريع المتعلق بقانون الأسرة الذي ينهل من مرجعية دينية وثقافية، خاصة أن سقف المطالب قد ارتفع لدى الحركات النسائية فيما يتعلق بالقوانين المنظمة للأسرة، ومس موادَ ظل الخوض فيها محرما لقرون مثل: الإرث، و الزواج وتعدد الزوجات على سبيل المثال.

وننتهي في الأخير إلى استنتاج الخلاصات التي ترتكز خصوصا على النقاش السياسي الكبير حول حقوق المرأة وتطورها بين النظرية والواقع، بمعنى الإشكاليات التي تطرحها أبعاد نظرية القانون وفاعليته. ثم البلوغ إلى خلاصة هذه الرسالة التي أهدف من خلالها إلى الوصول إلى الحلول الناجعة التي تم اتخاذها لتحقيق المساواة بين المرأة و الرجل و رفع كل أشكال العنف و التمييز ضد المرأة.

المقدمة

طغى على الفكر الإنساني منذ الشطر الثاني من القرن العشرين مفهوم النوع و حقوق المرأة، وأنتج طفرة من الإصدارات الفكرية في مجال العلوم الاجتماعية نتيجة لتطور المجتمعات، و نظراً إلى الحاجة الملحة في تغيير الصور النمطية (Stéréotype) التي طبعت وجود المرأة في علاقتها بالمجتمع، وكذلك استجابة لضرورة تناول علاقة المرأة بالرجل بمنظور مختلف.

من هذا المنظورانصب التحليل على الخصائص و الآليات الهرمية التي تحكم العلاقات بين المرأة و الرجل. كذلك انصب على ظروف المرأة و وضعها المُزري بسبب عدم المساواة (Inégalité) القائمة في المجتمعات منذ عصور.

و قد سمح هذا المنظور بخلق مفهوم مخالف لما سار عليه وضع المرأة حتى الآن، و ساعد على زعزعة نظرية الطبيعة (La nature) التي تحدد أدوار المرأة في الإنجاب فقط، و تربية الأطفال،وخدمة الزوج ، و القيام بواجبات البيت حتى الموت. مقابل ذلك، الرجل يسيطر و يعمل على التناسل و ُيورَّث.

السلطة التي مارسها الرجل على مدى التاريخ في مختلف الفضاءات، أنتجت نظاما هرميا (Système Hiérarchique) ،و هو الذي نسميه بالنظام الأبوي (Patriarcat) ، حيث يمارس الرجل السلطة في كل أبعادها داخل المجتمع: التقاليد، واللغة، والعادات، والتربية، وتقسيم العمل، والقوانين...إلخ... وهذا النظام سارت عليه المجتمعات منذ عصور دون أن يخضع لأي مساءلة.

و من أهم أركان النظام الأبوي، الذكورية (Masculinité) المبنية على صورة الرجل القوي الذي لا يضعف، و الذي يمارس دوره التقليدي داخل الأسرة كحام و كعائل لها؛ لأنه هو الذي يشتغل خارج البيت و يوفر الإستقرار المادي لأسرته، و بالتالي فهو الذي يسيطر و يمارس سلطته على زوجته و أولاده، بينما تغيب المرأة تماما عن الصورة، و تصبح من ممتلكات الرجل تابعة له لا تتمتع بأي حرية إلا ما يسمح لها به الرجل. و بما أن المجتمع لا يسمح للمرأة بأي حق من الحقوق التي يتمتع بها الرجل، فهي تبقى سجينة داخل بيتها، لا تملك سلطة حتى على جسدها.

لكن السؤال الذي وجب طرحه هنا، هو: هل فعلا النظام الأبوي (Patriarcat) هو نتيجة للثقافة و التراث الموروثين، أم أنه أصبح أيديلوجية و

الفهرس

تمهيد 5
المقدمة 7
القسم الأول:تطور حقوق المرأة في التشريع الدولي 11
الفصل الأول:المرجعيات الدولية للمساواة و المناصفة..... 17
المبحث الأول:المرجعيات الدولية العامة لحقوق الإنسان 21
المطلب الأول:ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 22
المطلب الثاني:العهدان الدوليان 24
المبحث الثاني:المرجعيات الدولية الخاصة بقضايا المرأة 26
المطلب الأول:الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان 27
الفقرة الأولى: اتفاقية الحقوق السياسية للمرأة (1952م) 27
الفقرة الثانية: اتفاقية محاربة كل أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW 197929
المؤتمرات الدولية للمرأة 32
الفقرة الأولى: المؤتمرات التمهيدية 32
أولاً: مؤتمر الميكسيك لسنة 1975 32
ثانياً: مؤتمر كوبنهاغن لسنة 1980 33
ثالثاً: مؤتمر نيروبي لسنة 1985 34
الفقرة الثانية: المؤتمرات التأسيسية، (مؤتمر بيجين لسنة 1995) 34
الفصل الثاني:المرجعيات الإقليمية للمساواة و المناصفة 39
المبحث الأول:الإعلانات و الاتفاقيات الأوروبية الخاصة بحقوق الإنسان 42
المطلب الأول:تشريعات و قرارات البرلمان الأوروبي 44
المبحث الثاني:الإعلانات و الاتفاقيات الإفريقية و العربية الخاصة بحقوق الإنسان 47
المطلب الأول:الإعلانات و الاتفاقيات الإفريقية لحقوق الإنسان 48
المطلب الثاني:الإعلانات و الاتفاقيات العربية لحقوق الإنسان 54
القسم الثاني:المساواة و المناصفة في التشريعات المغربية و المصرية..... 59
الفصل الأول:مسارات النقاش حول المساواة و المناصفة كجزء من حقوق الإنسان61
المبحث الأول:المحطات الرئيسية للنقاش في السياق المصري..... 64

المحطات الرئيسية للنقاش في السياق المغربي..... 76
الفصل الثاني:انعكاسات النقاش حول المساواة و المناصفة على التشريعات المغربية و المصرية 105
- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لسنة 1966م :... 108
2- في حالة المغرب 111
المبحث الأول:محددات التأطير القانوني للمساواة و المناصفة في البلدين 119
1- في حالة للمغرب: 120
2 – في حالة مصر: 122
المطلب الأول 125
التأطير الدستوري لحقوق المرأة 125
1-التأطير الدستوري المغربي: 125
أ-دستور :1962 125
2 - التأطير الدستوري المصري 139
التأطير التشريعي لحقوق المرأة 154
1- في حالة مصر: 154
قانون العقوبات المصري: 155
2- في حالة المغرب: 164
فيما يتعلق بالقانون الجنائي و المساطر الجنائية: 169
القسم الثالث:حدود التأطير القانوني للمساواة و المناصفة في البلدين 181
الفصل الأول:تجليات حدود التأطير القانوني للمساواة و المناصفة 185
قوانين الأحوال الشخصية 189
1- بالنسبة للمغرب: 190
سن الزواج 199
تعدد الزوجات 203
الولاية 209
الطلاق 210
2- بالنسبة لمصر: 216
المبحث الثاني:القوانين الأخرى المؤطرة لحقوق المرأة 231
الرأي الشرعي في ختان الإناث: 240
أسباب حدود التأطير القانوني للمساواة و المناصفة..... 253

المبحث الأول:الموروث الديني و الثقافي و الاجتماعي 256
المبحث الثاني:الأحزاب السياسية 276
صلاحية القانون و فعاليته في تحقيق المساواة و المناصفة 287
المبحث الأول:الممارسة الاتفاقية و المفارقة القانونية في مصر و المغرب..... 295
المطلب الأول:وضعية الممارسة الاتفاقية للمغرب المرتبطة بحقوق المرأة ... 297
المطلب الثاني:وضعية الممارسة الاتفاقية لمصر المرتبطة بحقوق المرأة 316
المطلب الثالث:الحصيلة الأولية لوضع المرأة في ظل التشريعات الجديدة 332
الفقرة الأولى: المساواة و المناصفة في الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية - 333
1- في المغرب: 336
2- في مصر: 346
الفقرة الثانية: حجم و أشكال العنف المستمر ضد المرأة 357
خاتمة..... 390
قائمة المراجع 395

مستخلص الدراسة

لقد تم تقسيم هذه الرسالة إلى ثلاثة أقسام، حاولت من خلالها التطرق إلى موضوع حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية و التشريعات العربية، و في إيطار القانون المقارن اخترت نموذج المغرب و مصر.

و قد شمل القسم الأول تطور حقوق المرأة في التشريع الدولي من حيث المرجعيات أو المصادر الدولية للمساواة و المناصفة باعتبارهما الأساس الصلب لحقوق المرأة. و انقسمت هذه المرجعيات إلى مرجعيات دولية عامة و مرجعيات إقليمية خاصة بحقوق الإنسان، و مرجعيات دولية خاصة بقضايا المرأة.

و القسم الثاني شمل التشريعات المغربية و المصرية الخاصة بحقوق المرأة و مسارات النقاش حول المساواة و المناصفة و المحطات الرئيسية لهذا النقاش في السياقين المصري و المغربي و انعكاسه على تشريع البلدين، كما يخص أيضا محددات التأطير القانوني للمساواة و المناصفة في البلدين.

أما القسم الثالث هو حول حدود التأطير القانوني للمساواة و المناصفة في كل من مصر و المغرب، و يشمل تجليات حدود التأطير القانوني و أسباب حدوده، و كذا الممارسة الاتفاقية لكل من مصر و المغرب.

الكلمات الدالة:

- حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية و التشريعات العربية - التشريع الدولي- مرجعيات إقليمية خاصة بحقوق الإنسان- التشريعات المغربية و المصرية- التأطير القانوني للمساواة و المناصفة.

Abstract

This dissertation has been divided into three sections, through which I have tried to address the issue of women's rights between international conventions and Arab legislation. Within the framework of comparative law, I chose the example of Morocco and Egypt.

The first section included the development of women's rights in international legislation in terms of references or international sources of equality and parity, given that they are the solid foundation for women's rights. These references were divided into general international references, regional references for human rights, and international references for women's issues.

The second section covered Moroccan and Egyptian legislations on women's rights, tracks of discussion on equality and parity, the main stations of this discussion in the Egyptian and Moroccan contexts, and their reflection on the legislation of the two countries, as well as the determinants of the legal framework for equality and parity in the two countries.

As for the third section, it is about the limits of the legal framework for equality and parity in both Egypt and Morocco, and it includes the manifestations of the limits of legal framework and the reasons for its limits, as well as the consensual practice of both Egypt and Morocco.

Key Words:

- Women's rights between international conventions and Arab legislation - International legislation - Regional references for human rights - Moroccan and Egyptian legislation - Legal framework for equality and parity.

Women's rights between international conventions and Arab legislation

A comparative study between Morocco and Egypt.

A study submitted to obtain a doctorate degree in law

Introduction by the Researcher

Bushra Al-Haloufi

Discussion committee and judgment on the thesis:

Prof. Dr. Abdel Hadi Fawzi Al-Awadi Professor of Civil Law and Acting Dean of the Faculty of Law - Cairo University.	**Supervisor and Member**
Prof. Dr. Al-Sayed Al-Arabi Hassan Professor of the Philosophy of Law and its History and former Dean of the Faculty of Law - Helwan University	**Supervisor and Chairman**
Prof. Dr. / Fatima Abdel-Aleem Professor of Philosophy and History of Law, Faculty of Law, Beni Suef University, And the Vice Dean of the College.	**Member**
Prof. Dr. Aladdin Saad Khattab Professor of Philosophy of Law and its History, Faculty of Law, Helwan University.	**Member**

2022 AD